

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت  
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح



محكمة الاستئناف

الدائرة : الجزائية السابعة

بالجلسة المنعقدة عنا بالمحكمة بتاريخ ١

وكيل المحكمة

برئاسة الأستاذ المستشار / عبدالرحمن الدارمي

وعضوية الأستاذين

المستشار / حسن الشمرى و المستشار / عاصم الغايش

ممثل النيابة

وحضور الأستاذ / غنيمة الصرعاوى

أمين سر الجلسة

وحضور السيد / فارس مطلق محمد

صدر الحكم الآتى

في الاستئناف المرفوع من :

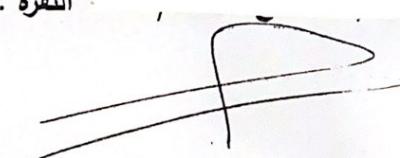
\* النيابة العامة \*

ضد



النقرة .

والمقيد بالجدول برقم .



المحكمة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة:

حيث أن النيابة العامة أساندت للمتهم لأنّه في يوم

٢٠١٤/٩/٢٠ بدائرة مخفر النفرة محافظة حولي :

أحدث عمداً بالمجني عليه محمد بشير محمد عادل المقداد بأن  
تعدى عليه بالضرب فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب  
الشرعي والتي أفضت إلى اصابتة بآلام بدنية شديدة على النحو  
المبين بالتحقيقات . . .

وطلب عقابه بالمادة ٢/١٦٢ من قانون الجزاء .

وبجلسة ٢٠١٥/١١/٣٠ قضت محكمة الجنائيات حضورياً  
بتغريم المتهم ثلاثة دينار وبإحالته الدعوى المدنية إلى المحكمة  
المدنية المختصة .

لم تقبل النيابة العامة ذلك القضاء فأقامت عنه الاستئناف  
بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ وذلك للتشديد ، كما لم يرض المتهم ذلك

القضاء أيضـاً فطعن عليه بالاستئناف بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢ طبـاً

للبراءة .

تابع الحكم الصادر في الاستئناف رقم :

النفرة .

وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى تخلف المتهم عن الحضور  
ومن ثم قررت المحكمة حجز الاستئناف للحكم بجلسه اليوم .

فلما كان ما تقدم وكان استئناف كل من النيابة العامة والمتهم  
قد أقيم في الميعاد وقد استوفى كل منهما كافة شرائطه الشكلية فمن  
ثم تقضي المحكمة بقبوله شكلاً .

وحيث أنه عن موضوع استئناف النيابة العامة والمتهم فإن  
الحكم المستأنف قد بين واقعة الدعوى بما تتوافق به كافة العناصر  
القانونية للجريمة التي أدن المتهم المستأنف بها وأورد على ثبوتها  
في حقه أدلة سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق والتي تطمئن  
إليها هذه المحكمة وترها مؤدية إلى ما رتبه الحكم المستأنف عليها  
من إدانة عن الجريمة المسندة إليه ، وتحصل تلك الأدلة فيما قرره  
المجنى عليه من تعرضه للضرب من قبل المتهم وأنه أحدث اصابته  
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي ، ومما شه

به ضابط الواقعية النقيب نواف المطيري من أن تحرياته دلت  
على قيام ~~المتهم~~ بضرب المجنى عليه ومما ورد بتقرير الطب  
الشرعي من وجوب إصابة المجنى عليه ، الأمر الذي ترى معه  
المحكمة أن الحكم المستأنف قد أصاب فيما انتهى إليه من إدانة

النقطة :

المتهم المستأنف ومن ثم تقرة هذه المحكمة للأسباب التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وجعلها اسباباً لحكمها كما تقر العقوبة التي أنزلها الحكم المستأنف كون استئناف واستئناف النيابة العامة لم يأت بما ينال من قضاء الحكم المستأنف ولا من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يضحي ولا أساس له مما يتquin القضاء برفضه موضوعاً وتآيد الحكم المستأنف عملاً بالمادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية .

### فلهذه الأسباب

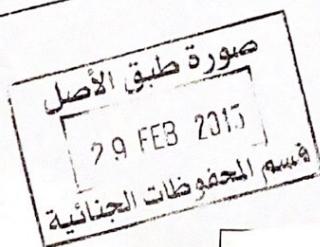
حكمت المحكمة :

أولاً : - بقبول استئناف النيابة العامة والمتهم شكلاً .

ثانياً : - وفي الموضوع برفض الاستئنافين وتآيد الحكم المستأنف .

رئيس الدائرة

أمين سر الجلسة



الرقم الآلي:

٣٧٤٦٤

(١٩)